حقيقة المحضر المأخوذ بالأندلس
ضد الحافظ السَّبتي أبي الخطاب ابن دحية

د. إبراهيم بن الصِّدِّيق الغُماري *

التعريف بالبحث :

الحافظ المغربي أبو الخطاب ابن دحية المتوفى بالقاهرة سنة (٦٦٣ هـ) من العلماء المبرزين في الحديث والتاريخ واللغة حيث تُرجم في طبقات هؤلاء .. وتوجد النقول عنه بكثرة في كتب الحديث والسيرة واللُّغة والتاريخ .

وقد طُعن فيه بسبب أنه كان ظاهري المذهب يزري بعلماء المذاهب على طريقة ابن حزم ، زيادة على أنه كانت تعتريه آفة ذهنية يفقد معها الذاكرة وتستغلق عليه الأمور .

وقد استغل خصومه هذه الآفة ، فنسبوا إليه ما قال وما لم يقل . ومن أعظم ذلك اختلاق محضر ادعي فيه أخذ خطوط علماء الأندلس التي عاش فيها مدة ، بتكذيبه في رواياته والطعن في نسبه .

وهذا البحث يدرس حقيقة ذلك المحضر ويبين زيفه بالطرق العلمية وحسب مناهج علماء الحديث .

* أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بتطوان ورئيس المجلس العلمي بولاية طنجة بالمغرب ، ولد بالمملكة المغربية بولاية طنجة سنة (١٣٥٤ هـ) . ونال درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية والحديث من دار الحديث الحسنية بالرباط سنة (١٤٠٦ هـ) . وله عدد من الكتب والبحوث .

تقديم

تجمعت لدي جذاذات كثيرة عن الحافظ السبتي أبي الخطاب ابن دحية ، يشتمل قسم وافر منها على ما وجه إليه من تهم ، تنافي ما حلاه به مترجموه – ومنهم عدد من النقاد – من وصفه بالحفظ والاطلاع والمشاركة في كثير من العلوم ، واعتماد العلماء لكلامه وتسليمهم بشروحه وتحليلاته ، كما يبدو من نقولهم عنه في مختلف المصادر الفقهية والحديثية واللغوية وغيرها ، الشيء الذي أثار فضولي ، وحملني على التفرغ لدراسة وتمحيص ما وقع بيدي من مادة عنه .

فتبين لي من ذلك أن معظم ما اتهم به إمّا له أساس ولكن ضُخِّم وزِيد فيه ، أو ليس له أساس بالمرة ، مما اعتبر معه أبو الخطاب ظاهرة نادرة من هذه الناحية ، حتى إن المرء ليتساءل : لماذا أبو الخطاب بالذات دون غيره من العلماء ؟ .

وهذا ما سأحاول بحثه باقتضاب وتركيز في هذا المقال ؛ لأن التوسع والإسهاب في هذا الموضوع يتطلبان كتاباً مستقلاً . وأرجو أن يعطي ذلك فكرة واضحة عن واقع الرجل وحاله ، من خلال إثبات ما هو ثابت مروي عن ثقة مع البحث عن ظروفه ، وتزييف المزيف حسب المنهج العلمي المتبع في الفحص والتقويم . وقد اخترت – من أجل ذلك – نموذجاً جامعاً من نماذج التهم الموجهة إليه ، ليكون بحثه نموذجاً أيضاً لغيره مما ألصق به ، وهذا النموذج هو المحضر الذي اشتهر بين الباحثين أنه أُخذ ضد أبي الخطاب بالأندلس ، ويتضمن توقيع علمائها على الإقرار بكذبه في سماعه منهم ، وادعائه في نسبه ، إلى غير ذلك مما سيأتي .

ويحسن قبل ذلك التعرف على أبي الخطاب فيما يلي :

تعريف موجز بأبي الخطاب :

هو عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن فَرْح بن خلف الكلبي أبو الخطاب الجُمَيِّل – بضم الجيم وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة – ينتسب من جهة الأب إلى دحية بن خليفة الكلبي صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن جهة الأم إلى الشريف أبي

البسام العلوي الحسيني الكوفي نزيل ميورقة ، داني الأصل ، سبتي المولد والمنشأ .

ولد بسبتة في سنة (٥٤٤ أو ٥٤٨ هـ) ، ونشأ بها ، وأخذ عن علمائها ، وتمذهب بالمذهب الظاهري الذي كان له شأن وأتباع بالمغرب والأندلس آنئذ .

ثم قطع البحر إلى الأندلس فطاف بأرجائها ، وروى عن أعلام مشايخها ، كأبي القاسم ابن بشكوال ، وأبي بكر بن الجد ، وأبي عبد الله ابن زرقون ، وأبي القاسم بن حبيش ، وأبي بكر بن خير ، وهذه الطبقة من علماء ومسندي الأندلس ، حيث تحصلت له منهم سماعات كثيرة ، كما يبدو من نقله لأشعار الشعراء منهم ، والذي لا يحتمل سماعه منهم مجالاً للشك في كتابه « المطرب في أشعار أهل المغرب » وهو مطبوع .

ومكث بالأندلس مدة ظهر فيها نبوغه فولي قضاء دانية مرتين ، ثم صرف عنه لأشياء نعيت عليه ترجع إلى التشدد في تطبيق الأحكام ، وعاد إلى المغرب فدخل بعض مدنه العلمية كفاس ومراكش ، حيث روى عن بعض علمائهما ، ثم ارتحل إلى المشرق ، ومرَّ في طريقه على تلمسان ، واستوطن بجاية مدةَ حكمِ أبي عبد الله ابن برمور الذي اعتنى به كثيراً ، ورتبه أستاذاً لابنه ، ثم انتقل إلى تونس فدخلها سنة (٥٩٥ هـ) ، وحدَّث بها عن علماء المغرب والأندلس ، ومنها انتقل إلى مصر والشام والعراق ، وحج ودخل أصبهان ونيسابور وعدداً كبيراً من بلدان المشرق .

ولما دخل مدينة إربل سنة (٦٠٤ هـ) وهو متوجه إلى خراسان ، وجد صاحبها الملك مظفر الدين بن زين الدين مولعاً بمولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، عظيمَ الاحتفال به ، فعمل له مولداً سمّاه « التنوير في مولد السراج المنير » [(١)] .

واستقر آخر الأمر بمصر ، حيث حصلت له شهرة عظيمة ، إذ استأدبه الملك العادل ابن أيوب أخو صلاح الدين لابنه الملك الكامل الذي تولى الديار المصرية فيما بعد ، وهو الذي

---

(١) له مؤلفات أخرى كثيرة في مختلف العلوم استقصاها الأستاذ إبراهيم الأبياري في

أخرج الصليبيين من دمياط ، فنال أبو الخطاب في ظل بني أيوب حظوة وجاهاً واسعين ، وبنى له الملك الكامل دار الحديث الكاملية ورتبه فيها . وكان بأبي الخطاب آفة ذهنية سيأتي الحديث عنها ، وهي التي سببت تأخيره عن دار الحديث الكاملية عندما استفحلت أعراضها ، ولكن الملك ولّى أخاه عثمان مكانه ، ليبقى أبو الخطاب على حاله من التكريم والإجلال عنده ، إلى أن توفي بالقاهرة في ١٤ ربيع الأول سنة (٦٣٦ هـ) ، ودفن في سفح المقطم ، وقيل في وفاته غير ذلك .

ثناء العلماء عليه :

الذين ترجموا لأبي الخطاب ، صدروا تراجمهم له بما عرف به من الحفظ والاطلاع والمشاركة في كثير من العلوم كما تقدم . فقد ترجم له من حفاظ الحديث النقاد : الحافظ تقي الدين الفاسي في « ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد »[١] ضمن رواة الأصول المسندة ، وذكر روايته للموطأ ولصحيح مسلم ، والمعجم الكبير للطبراني ، ويكفي في هذا الصدد أن الإمام أبا عمرو ابن الصلاح سمع منه « موطأ مالك » بعلو . وترجمه الحافظ الذهبي في « تذكرة الحفاظ »[٢] ووصفه بالإمام العلامة الحافظ الكبير . والحافظ السيوطي في « طبقات الحفاظ »[٣] وصفه أيضاً بالإمام العلامة الحافظ الكبير . وفي « بغية الوعاة »[٤] قال عنه : « الحافظ أبو الخطاب من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء ، متقناً لعلم الحديث وما يتعلق به ، عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها ، سمع الحديث ورحل إليه » .

كما ترجمه عدد كبير من غير الحفاظ ، كالغبريني في « عنوان الدراية »[٥] وقال عنه : « من كبار المحدثين ومن الحفاظ الأثبات المحصلين » . وابن خلكان في « وفيات الأعيان »[٦]

تقديمه لكتاب " المطرب " .

(١) ٢/٢٣٦ .

(٢) ٤/١٤٢٠ .

(٣) ص ٤٩٧ .

(٤) ٢/٢١٨ .

(٥) ص ٢٦٩ .

وقال : « وكان أبو الخطاب من أعيان العلماء ، ومشاهير الفضلاء ، متقناً لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به ، عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها ، واشتغل بطلب الحديث في أكثر بلاد الأندلس الإسلامية ، ولقي بها علماءها ومشايخها ، ثم رحل منها إلى بر العُدْوَة ، ودخل مراكش ، واجتمع بفضلائها ، ثم ارتحل إلى إفريقية ، ومنها إلى الديار المصرية » . وهكذا نجد مثل هذا الإطراء من مترجميه الكثيرين ، اجتزأت بما ذكر عن جلب أقوال باقيهم ، كما أن النقول عنه لا تحصى ، وخاصة في علم الحديث والسيرة واللغة والتاريخ .

آفته الذِّهْنِيَّة :

ومع ذلك كانت به آفة ذهنية ، لعلها المسؤولة عما رمي به من نقد لاذع كما تقدم ويأتي ، فقد كانت تعتريه نوبة من الذهول وفقدان الذاكرة ، تطول أو تقصر ، فإذا اعترته استغلقت عليه الأمور ، ونسي معلوماته وجميع محفوظاته ، وأصبح لا يدري ما يقول ولا ما يحاول .

وقد عبر بعض المُحَدِّثين عن تلك النَّوبات بالاختلاط ، وذلك حسب اصطلاحهم ، فذكره لأجل ذلك برهان الدين سبط ابن العجمي في كتابه « الاغتباط بمن رمي بالاختلاط » (٦) ، بناء على أن الكامل عزله عن تدريس الكاملية ، لأنه حصل له تغير ومبادىء اختلاط .

ولكن الذي يظهر أن الذي سبب عزله ليس مباديء الاختلاط ، بل استمرار النوبة عنده وعدم إفاقته منها ، كما يبدو أن ذلك ليس اختلاطاً بالمعنى المعروف عند المحدِّثين إلا على سبيل التجوز ، لأن الاختلاط عندهم يعتري الراوي بعد كبر سنّه ، وفي آخر عمره ، أو في مرحلة مبكرة من عمره ، فيستمر معه إلى النهاية ، كما حدث – مثلاً – لعبد الله بن لهيعة المصري حين احترقت كتبه في مرحلة مبكرة من حياته فوقع له الاختلاط واستمر معه .

أما أبو الخطاب فإن الآفة الذهنية كانت تعتريه في فترة من الزمان ، ثم يفيق منها ، فلا

(٦) ٣/٤٤٩ .

يبقى لها أثر ، ويعود إليه صفاء ذهنه وحافظته القوية إلخ ، وقد ظهرت أعراض تلك الآفة عليه في شبابه ، حيث لاحظها عليه علماء الأندلس ، كما لاحظوا نفس الأعراض على أخيه أبي عمرو عثمان الذي وصف بأنه أحفظ منه ، مما قد يفيد أن ذلك شبه وراثي في أسرته ، فقد قال أبو جعفر ابن الزبير في ترجمة أبي الخطاب من « صلة الصلة » [١] بعد أن أثنى عليه ووصفه بالعلم والمشاركة والمعرفة بالحديث ورجاله :

« عرفني بحاله وحال أخيه أبي عمرو عثمان – وسيذكر – الشيخان أبو الحسن الغافقي ، وأبو الخطاب ابن خليل ، وكانا قد صحباهما طويلاً ، وخبراهما جملة وتفصيلاً ، إلا أنهما ذكراهما بانحراف في الخلق وتقلب ، لم يشنهما غيره ، ووصفاهما – مع ذلك – بالثقة والعدالة والسدادة والاعتناء التام » .

وقال في ترجمة أخيه عثمان [٢] :

« كان ... مؤثراً للمستغلق من الوحشي ، صاحب شذوذ في كلامه ، حتى فارق بذلك غيره ، ومنازعه في ذلك مستطرفة ، ولشذوذه ما [٣] عدل عن الرواية عنه بعض من لقيت ، مع أنه معروف بالعدالة والمعرفة » .

فانحراف خلق أبي الخطاب وتقلب مزاجه ، مع الشذوذ في كلامه ، ثم حالة الذهول وفقدان الذاكرة التي كانت تصاحبه ، كل ذلك كان له أثر كبير في تشكيل ترجمته على النحو الذي أرضى خصومه كما سيأتي .

فهو حين يكون في حالته العادية ، سالماً من الآفة الذهنية ، يكون آية في التحقيق والحفظ والمعرفة ، كما وصفه مترجموه من المشارقة والمغاربة ، بل يكون في غاية الانضباط واللباقة وحسن التصرف ، كما في هذا النص لابن عبد الملك في « الذيل والتكملة [٤] قسم الأغراب » ، وهو يحكي حظوته عند الملك الكامل حيث قال : « وبعثه رسولاً إلى الخليفة

(١) ص ٢٦٨ .
(١) ص ٧٣ .
(٢) ٨٢/٤ .

الناصر لدين الله ببغداد ، فتلقاه الناصر أحسن تلق ، وقضى مآربه التي توجه رسولاً إليه بسببها ، وأَجَّلَ قدره وأجزل صلته ، وأنفذه رسولاً إلى بعض ملوك العجم وراء النهر ، فنهض بذلك ، وأحسن السفارة فيه ، وعني هناك بلقاء بقايا شيوخ العلم بتلك البلاد ، وناظرهم وظهر شفوفه عندهم وتبريزه ، وبَعُدَ صيته ، وبَعُدَ أمره ، واستفاض ذكره ، وجمع من فوائد تلك البلاد ومصنفات علمائها ما لا عهد لأهل بغداد به » .

وقال الغبريني في « عنوان الدراية » [١] في ترجمته : « وارتحل إلى المشرق في مدة بني أيوب فرفعوا شأنه ، وقربوا مكانه ، وجمعوا له علماء الحديث ، وحضروا له مجلساً أقروا فيه بالتقدم ، واعترفوا له أنه من أولي الحفظ والإتقان والتفهم ، وسمعت أنهم ذكروا أحاديث بأسانيد حولوا متونها ، وأنه أعاد المتون المحولة وعرف عن تغييرها ، ثم ذكر الأحاديث على ما هي عليه من متونها الأصلية » [٢] .

وعندما تعتريه نوبة الذهول وفقد الذاكرة ، نجد ما نقله الذهبي في « ميزان الاعتدال » [٣] عن ابن نقطة ، حيث قال : « وكان (أي أبو الخطاب) موصوفاً بالمعرفة والفضل ، إلا أنه يدعي أشياء لا حقيقة لها ، وذكر لي ثقة – وهو أبو القاسم ابن عبد السلام – قال : أقام عندنا ابن دحية ، فكان يقول : أحفظ صحيح مسلم والترمذي ، قال : فأخذت خمسة أحاديث من الترمذي وخمسة من المسند ، وخمسة من الموضوعات فجعلتها في جزء ، فعرضت عليه حديثاً من الترمذي فقال : ليس بصحيح ، وآخر ، فقال : لا أعرفه ، ولم يعرف منها شيئاً » . إلى غير ذلك من حكايات أخرى على هذا المنوال ، منها ما راويه ثقة كما رأينا ، ومنها ما ناقله ليس كذلك كما سيأتي .

ومع الذهول الذي كان يعتريه والتغير في الخلق الذي وصفه به علماء الأندلس ، أوجد له الأعداء والخصوم ، وربما الحساد بسبب تمكنه من الملك الكامل وحظوته عنده ، ولعل هذا

(٣) هكذا في الأصل ، وهي زائدة أو مصدرية وليست نافية ، وهو أسلوب متبع .
(٤) ٢١٨/١/٨ .

وحده كاف لأن يوضع على مشرحة الاختبار والانتقاد كما هو معروف من طبيعة البشر ، زيادة على أنه أعان على نفسه بمجاهرته بالمذهب الظاهري وانتقاده للأئمة المتبوعين وأتباعهم ، مع اعتداد بالنفس عُدَّ منه تكبراً واستعلاء على أقرانه .

وفي « المنتخب من تاريخ ابن النجار لابن الدمياطي » (١) جاء قوله :

« وكان ظاهري المذهب ، كثير الوقيعة في السلف ، خبيث اللسان ، أحمق شديد التكبر . . . » .

وفي لسان الميزان لابن حجر نقلاً عن ابن النجار قال :

« . . . كثير الوقيعة في الأئمة وفي السلف من العلماء » (٢) .

وما أظن أن هذه العوامل ، وهي : الطعن في الأئمة ، سب علماء السلف ، تحدي علماء الوقت بكثرة الحفظ والاطلاع ، التكبر على الأقران ، الاحتماء بالسلطان ، تجتمع في شخص ، ويسلم في بدنه أو عرضه ، ولا شك أنه لو لم يكن في حماية السلطان لبادروا إلى تسليط العامة عليه للفتك به بحجة طعنه في الأئمة كما حدث لغيره .

فوقع التركيز – بدلاً من ذلك – على عرضه ، فاستبيح وأصبح هدفاً للوصف بكل نقيصة ، وللإضافات والزيادات ، وتكبير صغائره ، وتهويلها ، ولو أدركوا من حال مرضه الذهني ما أدركه علماء الأندلس ، لما أخذوه بما يصدر عنه من تصرفات شاذة ، وما تحدثوا عنه بهذه الروح المتمثلة في إرادة النيل منه بكل وسيلة ، وتصديق كل ما نسب إليه من نقص ، وإن كان مختلقاً بعيداً عن التصديق ، كقول الحافظ الذهبي في « الميزان » (٣) .

« ولما عاد إلى الأندلس حدث بمقامات الحريري عن ابن الجوزي عن المؤلف ، وليس ذا بصحيح » .

مع أنه كان الأولى بالحافظ الذهبي الناقد البصير ، أن لا ينساق مع خصوم الرجل إلى

---

(١) ص ٢٧٢ .

(٢) وانظر : نفح الطيب ١٠٣/٢ .

هذا الحد ، فابن دحية لم يرجع إلى الأندلس بعد أن رحل إلى المشرق ، وهذا مما لا نزاع فيه ، وقد صرح به الذهبي نفسه في نفس كتاب الميزان . وكتشككه في دخوله فاس ومراكش وسماعه من علمائهما واستبعاده ذلك دون إبداء وجه معقول لذلك الاستبعاد ، حيث قال في « الميزان » أيضاً : « وذكر أنه حدثه بالموطأ عالياً : أبو الحسن بن حنين الكناني ، وابن خليل القيسي قالا : حدثنا محمد بن فرج الطلاع ، أقول : فأما ابن خليل فإنه سكن مراكش وفاس ، وكان ابن دحية بالأندلس فكيف لقيه أو سمع منه ؟ وكذلك ابن حنين ، فإنه خرج عن الأندلس ولم يعد ، بل سكن مدينة فاس ومات بها ... » .

ولعل هذا التشكك من الحافظ الذهبي لا معنى له إلا محاولة دفع الرجل عن الصدق بأي وسيلة ، فهو مغربي من سبتة ، بها ولد ، وبها نشأ وتعلم ، وسبتة من أهم الممرات بين المغرب والأندلس ، يمر عبرها علماء الأندلس الذاهبون إلى المغرب وبالعكس ، وأخْذ السبتيين عن العلماء المجتازين على مدينتهم سواء كانوا أندلسيين أو مغاربة ، معروف ومتقرر معلوم ، ولو فرضنا أن ابن حنين وابن خليل اجتازا على سبتة في وقت مبكر قبل اشتغال ابن دحية نظراً لصغر سنه آنذاك ، فإن المؤرخين المغاربة والأندلسيين المعاصرين له أثبتوا دخوله فاس ومراكش ، وتجوله بالمدن المغربية وسماعه من أهلها ، وأهل مكة أدرى بشعابها ، فعندما ذكر الحافظ الأندلسي أبو عبد الله بن الأبار في « التكملة » (١) عدداً من شيوخه قال : « ومنهم من أخذ عنه بالعدوة » ، وفي هامش طبعة مدريد من « التكملة لابن الأبار » (٢) يوجد نقل عن ابن فرتون في ذيله على الصلة ، وفيه قوله :

« أجازه في فاس أبو الحسين اللواتي » ، وابن فرتون مؤرخ فاسي معاصر له ، إذ توفي سنة (٦٦٠ هـ) ، وكذلك جزم ابن عبد الملك – وهو أحد من انفرد بالطعن فيه من المغاربة هو وابن عسكر – بتجوله في المغرب حيث قال : « تجول كثيراً ببلاد الأندلس والعدوة ... » (٣) ،

---

(٣) ١٨٨/٣ .
(١) ١٥٦/٢١ .
(٢) ٢٩٦/٤ .

ثم قال : « روى بالأندلس وما صاقبها من بر العدوة ... » [١] ، وتقدم جزم ابن خلكان بدخوله مراكش .

وبذلك يبقى استبعاد الحافظ الذهبي لدخوله للمغرب غريباً حقاً ، مع أنه نقل في « سير النبلاء » [٢] عن ابن مسدي – وهو عالم أندلسي استقر بالمشرق – قوله عن ابن دحية : « رأيت بخطه أنه سمع قبل سنة سبعين من جماعة ، كأبي بكر ابن خليل ، واللواتي ، وابن حنين ، قال : وليس ينكر عليه » .

وقد أنكر الذهبي في « الميزان » على ابن مسدي قوله هذا ، واعترضه بما تقدم من افتراض عدم دخول ابن دحية إلى المغرب ، بدون دليل ولا سائغ مقبول .

وكحكاية العماد ابن كثير في تاريخه عنه : « أنه وضع حديثاً في قصر صلاة المغرب ، وتعرض بسبب ذلك لنقمة العامة حتى إنه لما وصل غزة سنة (٦١٦ هـ) ، خرج أهلها بالأسلحة والعصي والحجارة إلى الموضع الذي هو فيه ، وضربوه ضرباً شديداً بعد أن انهزم من كان معه » .

وقد تشكك الحافظ العراقي في « شرح ألفيته في الحديث » [٣] في هذه الحكاية وقال : « إن ثبت عنه » ، وهذا التشكك من الحافظ العراقي في محله ، فابن دحية – رغم ما قيل عنه – لم تثبت عنه جريمة وضع الحديث فيما وقفت عليه من ترجمته وكلام الناس عنه ، وليس ذلك من ديدنه ، ولو كان سيضع حديثاً – وهو الحافظ المطلع – فإنه يضعه فيما يمكن أن يقبل منه ، لا أن يعمد إلى شيء معلوم من الدين ضرورة ، وقد وقع الإجماع عليه من الأمة ، وهو أن صلاة المغرب لا تقصر فيضع حديثاً في أنها تقصر .

ومن قبيل هذه الغرائب التي نسجت حوله : قصة خيالية حكاها الذهبي في « الميزان » [٤] عن قاضي حماة ابن واصل ، ذكر فيها سبب عزله عن دار الحديث الكاملية لا

---

(٣) ١٨٨/٣ .

(١) ١٦٤/٣ .

(٢) ص ٦٥٩ .

(٣) ٢١٦/١/٨

أطيل بذكرها ، وقد ذكر الذهبي نفسه بعد إيرادها السبب الحقيقي لعزله حيث قال :« قلت : وقيل : إنما عزله لأنه حصل له تغير ومبادئ اختلاط » ، وهذا هو الذي اتفق عليه الثقات ممن نقل سبب عزله . ويطول الحال بجلب ما طعن به فيه أو نسب إليه من النقائص ، مما لا يثبت أمام النقد والتمحيص ، على النحو الذي رأينا ، ومن ذلك :

محضر الأندلس

قال ابن النجار في « ذيل تاريخ بغداد »(١) : « كان صديقنا إبراهيم السنهوري المحدث صاحب الرحلة إلى البلاد ، قد دخل بلاد الأندلس ، وذكر لمشايخها وعلمائها أن ابن دحية يدعي أنه قرأ على جماعة من الشيوخ القدماء ، فأنكروا ذلك وأبطلوه وقالوا : لم يلق هؤلاء ولا أدركهم ، وإنما اشتغل بالطلب أخيراً ، وليس نسبه بصحيح ، ودحية لم يعقب ، فكتب السنهوري محضراً ، وأخذ خطوطهم فيه بذلك ، وقدم به ديار مصر ، وعلم ابن دحية بذلك ، فاشتكى إلى السلطان منه ، وقال : هذا يأخذ عرضي ويؤذيني ، فأمر السلطان بالقبض عليه ، وضرب وأشهر (أي طيف به) على حمار ، وأخرج من ديار مصر ، وأخذ ابن دحية المحضر وأحرقه » .

وقد اشتهر هذا المحضر ، وذاعت محتوياته بين الناس وخاصة في المشرق ، وتبنى الحافظ الذهبي كون دحية الصحابي رضي الله عنه لم يعقب ، وأشاع إبراهيم السنهوري نفسه محتويات هذا المحضر في البلاد التي دخلها وكان كثير التجوال ، واقتنع بذلك من اقتنع من العلماء والطلبة ، حتى غدا اتهام أبي الخطاب بما اتهمه به محضر السنهوري مستفيضاً بين أغلب المشارقة .

وقبل مناقشة مضامين هذا المحضر الذي انفرد بذكره صاحبه ، ولم يره غيره ولا اطلع عليه سواه ، يجب التعرف على حال زاعمه إبراهيم السنهوري التي أجملها الحافظ الذهبي

(١) ٢١٦/١/٨

في ترجمته من « الميزان » [١] في أوجز عبارة وأكثرها تركيزاً فقال : « إبراهيم بن خلف بن منصور الغساني السنهوري ، عن الخشوعي وابن سكينة دجال في المغرب ، اتهمه أبو الحسن ابن القطان بالمجازفة والكذب » .

ولا شك أن الحافظ الذهبي يعرف من حال هذا الرجل أكثر مما ذكره في هذه العبارات لأن أمره مشهور ، وترجمته معروفة عند العلماء ، ولكنه اختصر ما يعرفه عنه في هذا الحكم النهائي الذي يحكم به عليه في مجال الحديث والرواية ، باعتبار أن كتاب « الميزان » مخصص لمن تكلم فيه من رواة الحديث ، ونقل ما قال فيهم أئمة هذا الشأن ونقاده ، بأوضح عبارة وأكثرها دلالة على كشف حالهم .

وتفصيل كلام ابن القطان هو ما نقله عن « معجم شيوخه » ابن الأبار في ترجمة السنهوري من « التكملة » [٢] حيث قال : « إبراهيم بن خلف بن منصور الغساني الدمشقي يكنى أبا إسحاق ، ويعرف بالسنهوري ، وسنهور من ديار مصر » ، ثم ذكر بعض شيوخه ، وقال : « وقال أبو الحسن ابن القطان – وسماه في شيوخه – : قدم علينا تونس سنة اثنتين وستمائة ، واستجزته لابني حسن ، فأجازه وإياي ، قال : وانصرف من تونس إلى المغرب ، ثم إلى الأندلس ، وقدم علينا بعد ذلك مراكش مفلتاً من الأسر فظهر في حديثه عن نفسه تجازف واضطراب وكَذِبٌ ، زَهَّد فيه . وإثر ذلك انصرف إلى المشرق راجعاً ، وقد كان إذ أجاز ابني كتب بخطه جملة أسانيده وسمى كتباً منها : الموطأ ، والصحيحان وغير ذلك ، قال : وقد تبرأت من عهدته بما أثبت من حاله » .

وكما تبرأ من عهدته الحافظ الناقد أبو الحسن ابن القطان واكتشف مجازفته وأظهر أنه . . . إلخ ، تبرأ من عهدته كذلك الحافظ ابن مسدي ، كما نقل عنه ابن حجر في « اللسان » [٣] قوله عنه :

---

(٢) ٣٩١/٢٢ .
(٣) ٢٦٦/١ .
(٤) ١٨٧/٣ .

« كانت له وكالة بالإجازة من شيوخ وكلوه على الإذن لمن يريد الرواية عنهم ، فكتب لي بالإجازة عنه وعن موكليه في سنة (٦٠٣ هـ) ، وأنا أبرأ إلى الله من عهدته » ، ثم نقل الحافظ ابن حجر عن أبي القاسم ابن عساكر الصغير قوله :

« كان يشتغل في كل علم ، والغالب عليه فساد الذهن ، وكان متسامحاً فيما ينقله ويرويه ، وكان قدومه دمشق سنة (٦٠٣ هـ) ، فانتسب مازنياً ، ثم انتسب غسانياً ، ووردت معه إجازات مَنْ وقف عليها عرف ما ذكرته من التخليط ، ويقال : إن الحامل له على تطواف البلاد طلب حشيشة الكيمياء » .

وقد دافع عنه ابن عبد الملك ، ورد على ابن القطان جرحه إياه ، كما نقل عنه الحافظ في « اللسان » قوله :

« وقد نزهه الله عن كل ما رماه به (أي ابن القطان) وعدله كل من أخذ عنه ووثقوه وصححوا نقله » .

وحسب القواعد ، فإن جرح ابن القطان المفسر ، والناتج عن مشاهدة حال الرجل ، مقدم على تعديل ابن عبد الملك المبهم ، بالإضافة إلى أن من جرحه أكثر عدداً ، وجرح جميعهم مفسر ، وقول ابن عبد الملك : « عدله كل من أخذ عنه » هكذا على التعميم لا يفيد هنا شيئاً ، إلا بعد تسمية هؤلاء المعدلين أو بعضهم – على الأقل – لمعرفة درجتهم في نقد الرجال ومكانتهم في هذا العلم ، كما هو معلوم . فيبقى جرح المجرحين هو المعتمد بالنسبة إلى هذا الرجل ، الذي ادعى وجود محضر أخذ بالأندلس ضد أبي الخطاب ابن دحية . وحيث عرفنا درجته من الصدق ، فلننظر في مضامين محضره ، التي يمكن إرجاعها إلى أربعة مضامين :

١ – طعن أهل الأندلس في انتساب أبي الخطاب لدحية الصحابي لأنه لم يخلف .

٢ – طعنهم في سماعه منهم .

٣ – أخذ خطوطهم بذلك .

٤ – اشتغاله بالطلب بعد كبر سنه .

(١) والنقل من اختصاره لابن الدمياطي المسمى بـ « المستفاد » ١٥٥/٢١ و « لسان الميزان

الردّ على الطاعنين

١ - أمّا طعن أهل الأندلس في نسبه بأن دحية الصحابي - رضي الله عنه - لم يخلف ، فهذه مسألة مشتركة بين العلماء ، وكان أهل المشرق الذين استفزهم أبو الخطاب أولى أن يتنبهوا لها ، ولا ينتظروا حتى يفيدهم بها أهل الأندلس ، ولكنهم لم يهتموا بهذه المسألة ، قبل ورود محضر السنهوري (فيما أعلم) لأن دحية - رضي الله عنه - قد عقب بالفعل ، فقد ردّ الحافظ ابن حجر على هذا الادعاء بقوله : « في تاريخ ابن جرير في حوادث سنة ست وعشرين ومائة ، فيها ندب يزيد بن الوليد لولاية العراق عبد العزيز بن هارون بن عبد الله بن دحية بن خليفة الكلبي فأبى » [(١)] . قال الحافظ : « فهذا يدل على غلط من زعم أن دحية لم يعقب » [(٢)] .

ومع أن الحافظ الذهبي - رحمه الله - زكّى فرية أن دحية لم يعقب بحكايتها وسكوته عنها ، فقد أضاف إلى ذلك الطعن في النسب بين أبي الخطاب وبين دحية الصحابي بأن عليه لوائح بربرية ، وكأن من شرط العربي الذي أصهر في البربر أن يسمي أبناءه بأسماء عربية ، وأن يتسلسل ذلك في أحفاده وأبنائهم وأحفادهم .. إلخ ، وإذن يجب الطعن في نسب أشراف المغرب والجزائر وما والاهما قاطبة ، لأن في جدودهم العديد من الأسماء البربرية ، وهذا لم يقل به أحد ، ولله در الدكتور محمد بن شريفة في تعليقه على « الذيل والتكملة » حين قال معلقاً على الطعن في نسبه : « وهو طعن لا يبرأ من الهوى » .

وقد تكفل ابن دحية نفسه بالرد على الطاعن في مؤلف خاص ، فقد قال ابن عبد الملك في « الذيل والتكملة » [(٣)] :

« ولقد قال فيه تاج الدين رئيس النحاة بدمشق أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي إنه كاذب فيما ادعاه من ذلك ، وذكر أن دحية رضي الله عنه لم يعقب ، فرد عليه ابن دحية هذا

" للحافظ ابن حجر ٢٩٥/٤ .

(١) ٣٠/١ .

بكتاب سماه « المرهف الهندي في الرد على التاج الكندي » وأثبت فيه أن دحية – رضي الله عنه – قد أعقب وأنه من ذريته » .

ثم إن المؤرخَين الأندلسيين اللذين استنزفا بلاد الأندلس بحثاً وتنقيباً وسماعاً من رجالها وعلمائها ونسابيها – وهما ابن الأبار وابن الزبير – لم يذكرا هذا الطعن في نسبه بالأندلس ولا أشارا إليه ، بل قال ابن الأبار :

« وكان يذكر عنه أنه من ولد دحية بن خليفة الكلبي وسبط ابن البسام العلوي الفاطمي نزيل ميورقة » [١] .

وقال ابن الزبير : « عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن فرح بن خلف ، من ولد دحية بن خليفة الكلبي – رضي الله عنه – من أهل سبتة ... » [٢] .

بل إن عبد الملك الذي كاد ينفرد بالطعن في روايته من المغاربة ، والذي تأخر زمانه عنه واستقصى المصادر الأندلسية ، نسب الطعن – صراحة – في نسبه إلى أبي اليمن الكندي المشرقي ، ثم أتى بعبارات مبهمة – على خلاف عادته في جلب التفاصيل والأسماء – فقال : وكذلك كان ينكر عليه غير واحد من أهل الأندلس أنه كلبي ، ويقول : إنما هو كنبي – بالنون – نسبة إلى كنب موضع بساحل الأندلس الشرقي بمقربة من دانية » [٣] . ولكنه لم يذكر اسم واحد من أهل الأندلس وعلمائها الذين قالوا ذلك ليستكنه فحوى كلامهم ، إذ قد يكون من ذكر ذلك متأثراً بكلام أبي اليمن الكندي ، أو بما شاع في المشرق من مضامين المحضر ، فنقله إلى الأندلس الحجاج والرحالة إلى غير ذلك من الاحتمالات ، وقد لا يكون ثبت عنده ذلك من وجه يصح ، إذ لو صح عنده قول أحد العلماء باسمه ما أبهمه وأخفاه كما هو معروف من منهجه ، فيبقى الطعن في نسبه غير واقع من معاصريه من العلماء والمؤرخين المغاربة ، بل ممن بعدهم ، وهذا يسلمنا إلى بحث المضمونين (**٢** ، **٣**) ، أعني نفي سماعه من الأندلسيين ، وأخذ خطوطهم بذلك .

---

(٢) ١٤٩/١ . ط المغرب .

(٣) ٥٤/١ .

ويمكن القول عن هذا المضمون الأخير إنه بحسب علمي ، وما اطلعت عليه من كتب أهل الأندلس والمغرب – ولا أدعي إحاطة – : إنه لم يحدث في القطرين أن أخذ محضر بخطوط العلماء على هذا الشكل الذي ادعاه السنهوري ، والمعروف عندهم هو شيء آخر لا علاقة له بالرواية والسماع ، وهو الإشهاد وإقامة البينة على من بدا منه مخالفة للاعتقاد أو مس بالألوهية أو النبوة ، أو مخالفة ما هو معلوم من الدين بالضرورة .. إلخ .

ثم رَفْع ذلك إلى الحاكم أو القاضي في أشباه هذه المسائل التي تعود في معظمها إلى الحِفاظ على عقيدة أهل السنة ورفض تسلل المذاهب الابتداعية إلى البلاد المعروفة ، لتحفظها في هذا الشأن .

أما أخذ خطوط العلماء بعدم سماع شخص منهم ، فهو أمر غريب بالعدوتين ، بحيث يسترعي الانتباه ، بل يكون حديث المجالس لأمد طويل باعتبار أنه غير مألوف في ديارهم ، ولو حدث مثل هذا بالأندلس لنقل تواتراً أو استفاضة – على الأقل – وسجله المؤرخون ، وربما نظم في الأشعار كما نظم من الحوادث ما هو أقل غرابة منه ، وأصبح من لوازم ترجمة أبي الخطاب في كتبهم ، بينما لا نجد لهذا المحضر ذكراً لا في كتبهم المعاصرة للحدث ولا في اللاحقة ، كالذيل والتكملة المستقصي الجامع الذي يعتبر ما شذ عنه من مثل هذه الغرائب شاذاً حقيقياً يرد ولا يقبل ، والقاعدة عند العلماء : أن من أسباب رد الخبر أن يكون مما تتوافر الدواعي على نقله تواتراً أو استفاضة ، ثم لا ينقل إلا من آحاد النّاس ، هذا إن كان الناقل صادقاً ، أمّا إن كان مثل السنهوري الذي عرفت حاله في الصدق فتلك إحدى القرائن القوية على الوضع والاختلاق ، وبهذه القاعدة ردّ النقاد كثيراً من الأخبار على غرار محضر السنهوري المزعوم الذي لم يره أحد بالمشرق – كما تقدم – وإنما صدقوا فيه مدعيه .

ومما يزيد زيف هذين المضمونين وضوحاً وإبطالهما تأكيداً أن ابن الأبار المعروف بتشدده في النقد والجرح – كما بينت في غير هذا المكان – حيث يحجم عن الأخذ عن الراوي لأدنى بادرة تشككه في عدالته أو ضبطه ، قد أثبت سماعه من العلماء الذين ادعى المحضر أنه لم يسمع منهم ، جازماً سماعه منهم بالأندلس ، بل أثنى عليه وقال :

(١) وانظر : تاريخ ابن جرير الطبري ٢٥٦/٤ ط دار الكتب العلمية ببيروت .

« وكان بصيراً بالحديث معتنياً بتقييده ، مكبّاً على سماعه ، حسن الخط ، معروفاً بالضبط ، له حظ وافر من اللغة ، ومشاركة في العربية وسواها » [١] .

ولم يكتف بذلك – وهو المنتقي الحذر للشيوخ – حتى كتب إليه يستجيزه من القاهرة ، إذ قال : « كتب إليّ بالإجازة سنة ١٣ » أي وستمائة .

وكذلك أثبت سماعه من شيوخ الأندلس ابن الزبير وابن عبد الملك جازماً بذلك ، رغم أنه اتهمه بالكذب فيما يحدث به ، كما تناهى إليه من المشرق ، وذكر له من شيوخ الأندلس والمغرب أكثر ممن ذكر ابن الأبار وابن الزبير .

ثم إن هؤلاء – وخاصة الأولين – قد لا يكون بلغهم طعن المشارقة في سماعه من أهل الأندلس كما أشاعه السنهوري ، نظراً لقرب الزمان وبعد المسافة ، فلم يتحدثوا في معرض الدفاع عن الرجل ، فيكون مع الطاعنين مزيد علم ، ويكون جرحهم مفسراً .

ولكن العالم الأندلسي الذي استقر بالمشرق ، ووجد الضجة حول هذا السماع لا تزال قائمة ، وهو الإمام أثير الدين أبو حيان صاحب التفسير وغيره ، قد عدله من هذه الجهة بصفة خاصة ، وأثبت سماعه ممن نفى المحضر سماعه منهم ، وأخبر بأنه رأى سماعه بالأندلس من علمائها ، وذلك يكون – عادة – في الطباقات أواخر الكتب المسموعة ، أو في غيرها ، فقد قال الحافظ في « اللسان » [٢] :

« وقد ذكره أبو حيان ، فقال ومن خطه نقلت : اشتهر بهذه البلاد في أفواه شبان المحدثين أنه تكلم فيه ، ولا يبعد سماعه من ابن زرقون ، فقد سمع من تلك الحلبة كالسهيلي وغيره ، وقد وجدت سماعه بالأندلس على هذه الطبقة التي فيها ابن زرقون » .

وهذه شهادة أندلسي عالم خبير ثقة إمام عاش بالأندلس مدة ، فعرف ما يجري في محيطها العلمي ، ثم أدى شهادته بالمشرق مدافعاً عن الرجل ، ومعدلاً له ، وذلك يفيد

---

(٢) اللسان ٤/٢٩٥ .

(٣) ٨ / ١/٢١٥ - ٢١٦ .

جملة وتفصيلاً أن ما ادعاه صاحب المحضر لا أساس له ، فيكون هذان المضمونان قد سقطا أمام التمحيص ، والله الموفق .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأستاذ إبراهيم الأبياري – رحمه الله – الذي كتب مقدمة ضافية لكتاب أبي الخطاب « المطرب من أشعار أهل المغرب » المطبوع بمصر سنة (١٩٥٥ م) ، قد استوعب فيها ترجمته ، وبحث عن مؤلفاته المطبوع منها والمخطوط ، وذكر أماكن الموجود منها ... إلخ ، فأفاد وأجاد ، وأحسن ما شاء الله أن يحسن ، غير أنه عالج بعض المسائل بأسلوب أدبي وعبارات إنشائية ، بعيدة عن المنهج العلمي ، فهو رغم دفاعات موفقة له عن ابن دحية ، زكّى بعض مضامين المحضر ، متجاهلاً عدة حقائق ما كان لباحث علمي أن يتجاهلها ، أو يتجاوز عن اعتبارها ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

(أ) إهداره لقيمة ابن الأبار وابن الزبير النقدية ، وتجاهله لمعاصرة ابن الأبار للرجل وقرب زمان ابن الزبير من زمانه ، وشهادتهما الحضورية لوجودهما في عيني المكان الذي ادعي فيه ما ادعي عليه .

(ب) عدم أنسه بميدان الجرح والتعديل ونقد الرجال ، إذ لو كان له أنس بذلك وبكتب الفن لأدرك اعتماد النقاد المشارقة ، وخاصة الذهبي وابن حجر عليهما في تقويم رجال الأندلس والطارئين عليها ، ويدل على عدم تعامله مع كتب هذا الفن أنه لم يعرف اصطلاح الحافظ ابن حجر في كتابه « لسان الميزان » ، فنسب كلام الذهبي في الطعن في نسب ابن دحية في كتابه « ميزان الاعتدال » إلى ابن حجر في « لسان الميزان » ، ولم يتمعن في قراءة كتاب ابن حجر حتى يعرف أنه ينقل كلام الذهبي كاملاً ، ثم يعقب عليه بعد ذلك ، فالأستاذ حين وجد كلام الذهبي منقولاً في « اللسان » ظن أنه كلام ابن حجر ، وتمادى على ذلك ، وقد تقدم رد ابن حجر على الذهبي حين طعن في انتساب أبي الخطاب إلى دحية الصحابي ، والمهم أن الأستاذ لم يفرق بين كلام الرجلين .

(ج) جعله المذهب الظاهري ليس من مذاهب أهل السنة – كما ستأتي عبارته بذلك – ولم يدرِ أن عدداً من فطاحل علماء أهل السنة تمذهبوا بالمذهب الظاهري .

(١) التكملة ١٦٤/١ .

(د) قصره نسبة ابن دحية إلى المذهب الظاهري على المقري في « نفح الطيب » ، مع أن الذين ذكروا ذلك أقدم من المقري بقرون ، وستأتي عبارته في هذا الصدد .

(هـ) تصريحه بأن المغاربة والأندلسيين – بصفة عامة – غير مؤهلين لنقد الرجال ، ولا مكان لهم في ساحة الدراسات الحديثية ، وبذلك يكون تعديلهم لأبي الخطاب غير مقبول ، وجرح المشارقة هو المعتمد ، وإن لم يستند إلى قاعدة علمية باستثناء أنهم مشارقة ، ولو كان مطلعاً على واقع الحال بالأندلس والمغرب كما بينته في بحثي عن « الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث » ، و « أوهام النقاد المشارقة في الرواة المغاربة » المطبوع بمصر ، لما فاه بمثل العبارات الآتية ، التي يكفي ذكرها عن مناقشتها ، فقد قال : « ولعلك تعرف أن أبا الخطاب كان ظاهرياً ذكرها له المقري ، فقال : « وهو يُعَرف به » : « بالظاهري المذهب » ، وإن من المعتنين بابن دحية من يعزو هذا القدح وذاك المدح لذاك ، وتكاد تكون علتها غير تلك ، فظاهرية ابن دحية إن ثبتت على لسان المقري فقد وصفه ابن الزبير بغيرها فقال : « وكان سنياً مجانباً لأهل البدع » ، فليس الأمر أمر مذهب إذن ، ولكنه شيء أعدل من هذا وأصح ، فعلم رواية الحديث مشرقي المنبت ، وبالشرق أعلامه وشيوخه ، والتعديل والتجريح صناعتهم ، عنوا به وعنوا أنفسهم ، لم يعلم المغرب ولا الأندلس علمهم إلا بآخرة ، فكان فيه لاحقاً وعنهم آخذا ، والذين جرحوا ابن دحية وهم من هذه المدرسة مدرسة الحديث كالذهبي وابن حجر عنهم نقل المؤرخون ، وأما الذين عدلوه فهم بين مؤرخ كالمقري ليس هذا فنه ، أو محدث مؤرخ كابن الزبير وابن الأبار ، لم يبلغ مبلغ المشارقة في ذلك استقصاء وعموماً » [١] . ولعل ما تقدم يغني عن التعقيب على هذا الطرح الغريب من الأستاذ الأبياري .

٤ – وأما المضمون الأخير ، وهو ما انفرد به المحضر من أنه اشتغل بالطلب أخيراً ، أي بعد ما كبر سنه ، ولذلك فلا يمكن أن يأخذ عمن ماتوا في شبيبته لأنه لم يكن وقتئذ

---

(٢) الصلة ٦٥/٤ .

يشتغل بالعلم ، وذلك زيادة في تأكيد نفي سماعه منهم ، فلعل ما تقدم يغني عن مناقشة هذه الجزئية التي ما أظن أن أحداً ذكرها غير السنهوري ، ويكفي في إبطالها أن ما وصف به من الحفظ والاطلاع والمشاركة في العلوم – حتى من خصومه – وخاصة اللغة التي يتطلب حفظها وتذكرها استعداداً خاصاً وتهيؤاً منذ الصغر ، يبعد أن يكون حفظها وأتقنها بعد ما كبر سنه ، وقد رأينا كيف ظهر حفظه للغة وإمامته فيها في شبيبته في الأندلس ، وفي بجاية وتونس ، وهو في الأربعينات من عمره ، حتى إن الأمراء كانوا يدعونه لتأديب أولادهم ، وبعد ذلك عقدت له مجالس الاختبار ، وبرز في المناظرات وأملى المولد النبوي .. إلخ ، بحيث يستدعي كل ذلك تعاطياً مبكراً للعلم ، ثم إن تعاطي العلم على كبر يعد من اللافت للانتباه ، وكان ينبغي أن يسجل في ترجمته كما حدث لبعض العلماء الذين تعاطوا العلم على كبر فسجل ذلك في تراجمهم ، لا أن ينفرد السنهوري بذكر ذلك ، ولعل ما ذكره الغبريني في ترجمته مما يعد من طرائفه يحمل أكثر من دلالة في هذا المقام ، حيث قال في « عنوان الدراية »[١] : « وكان من أحفظ أهل زمانه للغة حتى صار حوشي اللغة عنده مستعملاً غالباً عليه ، ولا يحفظ الإنسان من اللغة حوشيها ، إلا وذلك أضعاف أضعافه من مستعملها » ، إلى أن قال : « رأيت من كلامه كثيراً في رسائل ومخاطبات كلها مغلقات مقفلات ، ومن جملتها ما ذكر أنه كان له خديم يخدمه واحتاج الوالي إلى تجهيز قطع في البحر يبعث بها للمغرب ، فأخذ خديمه في جملة الغزاة ، فكتب لأبي علي ابن يرمور (الوالي) هذه الرسالة ينبهه فيها على خديمه ليرسله » ثم ذكر الغبريني نص الرسالة ، وأضاف : « ولما وصلت هذه الرسالة لأبي علي بن يرمور لم يفهم لغتها ، فاستحضر كتب اللغة الصحاح وغيرها ليفك معماها ويظهر له معناها ، فلم تتضح له إلا بعد أيام ، حتى سافرت الأجفان » .

وقد ذكر الأستاذ الأبياري شيئاً من هذا القبيل في تقديمه لكتاب « المطرب »[٢] ، بل

---

(٣) ٢١٦/١/٨

إن محتوى ذلك الكتاب يدل على أخذه في شبيبته – كما تقدم – ويبعد أن يكون تلقى ذلك بعد ما كبر سنه ، كما أن توليته لقضاء دانية في سن مبكرة يدل على هذا المعنى .

وبعد : فإن السنهوري قد ناله مكروه من حاكم مصر ، فضرب وسجن وطيف به على دابة ، ونفي من مصر من أجل ابن دحية ، أما سبب ذلك فلم يذكره ثقة من الناقلين ، فقد يكون ناظر ابن دحية في مسألة فانتصر عليه ، أو ادعى أشياء لا حقيقة لها في حكايته عن رحلته إلى المغرب والأندلس ، فكذبه ابن دحية كما كذبه ابن القطان ، أو ادعى الرواية عن أشخاص يبعد سماعه منهم فاعترض عليه ابن دحية ، فاستطال عليه السنهوري بما عرف عنه من تسرع ونزق ، فشكاه ابن دحية إلى الملك الكامل ، فانتقم لشيخه الأثير عنده حتى قيل : إنه كان يسعى في توليته الخلافة .

وبعد ما لحق السنهوري ما لحقه على يد ابن دحية ، ولا قدرة له على مجابهته ادعى أنه جاء بمحضر من الأندلس يشتمل على الطعن في رواية ابن دحية ونسبه .. إلخ ، وأن ابن دحية تمكن من ذلك المحضر فأحرقه ، لأن العدو وخاصة إن كان غير ثقة لا يعوزه ما ينال به من عدوه ، والواقع هو ما ذكره كل من ابن الأبار وابن عبد الملك وابن مسدي ، فقد قال ابن الأبار في « التكملة » في ترجمة السنهوري (١) : « وحدثني أبو القاسم ابن أبي كرامة صاحبنا بتونس أن السنهوري هذا لما انصرف إلى مصر امتحن بملكها الكامل محمد بن العادل أبي بكر بن أيوب ، لأجل معاداته أبا الخطاب ابن الجميل ، فضرب بالسياط وطيف به على جمل مبالغة في إهانته » . ولم يذكر محضراً ولا غيره .

ونقل الحافظ في اللسان في ترجمة السنهوري (٢) ، عن ابن عبد الملك قوله : « ولما عاد إلى مصر امتحن بسبب ابن دحية ، فضرب بالسياط ، وطيف به على جمل مبالغة في إهانته » . ولو كان هناك محضر لما تأخر ابن عبد الملك – باعتبار تأخر زمانه وموقفه من ابن دحية – عن ذكره .

---

(١) التكملة ١٦٥/٣ .

وقال الحافظ أيضاً نقلاً عن ابن مسدي : « ... وذكر قصة محنته مع الكامل ، وأنه لما طيف به ، اجتازوا على بيت ابن دحية ، فخرج وألقى ثوبه عليه ، وكلم فيه الكامل فأمر بإخراجه من البلاد » .

وهذا التفصيل من ابن مسدي يبين التجاء السنهوري إلى ابن دحية ، وشفاعة هذا الأخير فيه عند الملك ، دون أدنى إشارة لذكر هذا المحضر الذي لم يقل أحد ممن ذكره إنه رآه ، ولا نقلت رؤيته أو رؤية خطوط العلماء فيه عن أحد سواء كان ثقة أو غير ثقة ، وكل من ذكره إنما نقل محتوياته عن السنهوري نفسه ، وقد رأينا حاله وظروف ادعائه ، ثم مدى صدق مضامينه . والله أعلم .

(١) ٢٩٦/٤ .

قائمة المراجع

١ – الاغتباط بمن رمي بالاختلاط لبرهان الدين سبط ابن العجمي ، تحقيق علاء الدين علي رضا ، ط . دار الحديث – القاهرة ، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) .

٢ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ببيروت ، الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م) .

٣ – تاريخ الطبري لابن جرير الطبري ، ط . دار الكتب العلمية – بيروت .

٤ – التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ط . دار الكتب العلمية – بيروت . لبنان (د ت) (د ط) .

٥ – تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ط . دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٦ – التكملة لكتاب الصلة لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار ، تحقيق د . عبد السلام الهراس ، ط . دار المعرفة ، الدار البيضاء – المغرب .

٧ – ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، ط . دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م) .

٨ – الذيل والتكملة لابن عبد الملك ، ط المغرب .

٩ – سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط ، ط . مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة العاشرة (١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م) .

١٠ – صلة الصلة لأبي جعفر بن إبراهيم بن الزبير ، تحقيق د . عبد السلام الهراس وسعيد أغرب ، ط . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، المملكة المغربية (ط ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م) .

١١ – طبقات الحفاظ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، ط . مكتبة وهبة – القاهرة .

١٢ – عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس أحمد بن أحمد الغبريني ، تحقيق عادل نويهض ، ط . دار الآفاق الجديدة – بيروت .

١٣ – لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر ، ط . مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت .

١٤ – المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لأبي الحسين أحمد بن أيبك المعروف بابن الدمياطي ، تحقيق مصطفى عبد القادر ، طبع مع تاريخ بغداد بدار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م) .

١٥ – المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب عمر بن حسن بن دحية ، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرين ، ط . إدارة نشر التراث القديم بوزارة التربية والتعليم بالمطبعة الأميرية ، القاهرة (١٩٥٤ م) .

١٦ – ميزان الاعتدال لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ط . دار المعرفة ، بيروت .

١٧ – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

١٨ – وفيات الأعيان لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق د . إحسان عباس ، ط . دار صادر ، بيروت (د ت) .

